The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.4, P P. 150-172
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٤، ٢٠١٩ ص ص ١٥٠-١٧٢

The impact of public expenditure on economic activity in Iraq for the period 1998-2017

اثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧

*أ.م.د.إيهاب عبد السلام الحسن ** زهراء علي عبد الحسين

Abstract:

Public spending is one of the most important tools of financial policy, which can contribute to activate the activities of the national economy and achieving economic activity. Gross domestic product (GDP) is one of the most important economic measures which has an important and effective role in the development of economic activity of the countries. In this research, both the public expenditure and GDP indicators for Iraq for the period 1998-2017 were analyzed. The effect of public spending on GDP was also studied. The simple regression model was used to study this effect. The results of this analysis showed that there is strong impact of public spending on GDP and high positive correlation between them.

المستلخص

يعد الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية التي تستطيع ان تساهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني وتحقيق النشاط الاقتصادي. كما ان الناتج المحلي الاجمالي هو من اهم المقاييس الاقتصادية الذي له دور مهم وفعال في تطور النشاط الاقتصادي للبلدان. وفي هذا البحث تم تحليل كل من مؤشري الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للعراق للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ كما تم دراسة اثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي ، وقد تم اعتماد انموذج الانحدار البسيط لدراسة هذا التأثير. ان نتائج هذا التحليل بين الاثر القوي للانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى قوة الارتباط الطردية بين المتغيرين.

* قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بابل

** طالبة بكالوريوس

المقدمة

تعد العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي من الموضوعات التي تحضى بأهتمام كبير في الدراسة المالية لأنها اداة مهمة من ادوات السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي. والعراق شانه شأن جميع الدول النامية التي اولت الانفاق العام قدرا مهما في سياستها الاقتصادية حيث يلاحظ الزيادة المستمرة في حجم الانفاق العام وهذه الزيادة تعود لسببين رئيسيين . الاول لظروف طبيعية مثل تزايد حجم السكان الذي يتطلب السلع والخدمات الاساسية. الثاني، لظروف غير طبيعية وهو مايشهده العراق من حروب وضغوط دولية واقليمية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ . مخلفات هذه الظروف والاحداث كان لها الاثر الفعال في اضعاف الاقتصاد العراقي وجعله اقتصادا وحيدا يعتمد بالدرجة الاساس على صادرات النفط الخام . كما ان تعدد مشاريع الدولة وزيادة الانفاق على القطاعات التجارية والصناعية والسياحية يزيد من عائدات الدولة وبالتالي تحسين النشاط الاقتصادي لها .

مشكلة البحث:

يعاني العراق من ضعف في النشاط الاقتصادي كونه اقتصاد احادي يعتمد بالدرجة الاساسية على صادرات النفط الخام ، وهذه المشكلة تتفاقم مع ازدياد الانفاق العام من دون التخطيط لاستثمارها في القطاعات الصناعية او التجارية .

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان امكانية زيادة النشاط الاقتصادي والتأثير على زيادة الناتج المحلي الاجمالي في العراق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانفاق العام).

أهمية البحث :

يعد الانفاق العام عاملا اساسيا لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي اذا تم توجيهه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة ، حيث يسهم الانفاق العام في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد المحلي ولكن اذا لم يتم توجيهه بصورة صحيحة سيؤدي الى عجز في موازنة الدولة ومن ثم حصول الركود الاقتصادي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث اسلوب التحليل الوصفي والقياسي بالاستناد على الادوات الاحصائية في تحليل العلاقة بين الانفاق العام (المتغير المستقل) والناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)، والذي جعل من السنوات (١٩٩٨-٢٠١٧) حدودا لدراسة قياس اثر زيادة الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى معرفة مدى تأثير الانفاق العام في النشاط الاقتصادي والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧)، اضافة الى تحليل كل من مؤشري الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الاول

النفقات العامة

اولا : مفهوم النفقة العامة

تعددت انواع النفقات العامة مع اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والأجتماعية، وان النفقات العامة لاتكون كلها متجانسة بل يختلف بعضها عن البعض الاخر سواء من حيث الطبيعة او من حيث الاثار الاقتصادية والاجتماعية، لذا فمن المهم التميز بين مختلف الانواع للنفقات العامة .

ترجع اهمية النفقات العامة الى كونها الاداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات فهي تعكس جوانب الانشطة العامة كافة وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة ارقام واعتمادات تخص كل جانب من جوانب الحياة لتلبية الحاجات العامة للافراد وسعياً وراء تحقيق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم .

النفقة العامة : هي مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام لتحقيق نفع عام او اشباع حاجة عامة، واهم العناصر الرئيسية التي تستند عليها النفقة العامة هي: النفقة العامة مبلغ النقدي، النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام و هدف المنفعة العامة لاشباع حاجة عامة[١].

[١] -محمد خالد المهايني،محاضرات في المالية العامة ، دار الملايين،ص١٥، ٢٠١٣.

١. النفقة العامة مبلغ نقدي :

تقوم الدولة بالأنفاق من اجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية للمرافق العامة وتقوم بالانفاق للحصول على مايلزمها من الاموال الانتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية اضافة الى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من اجل منح المساعدات والاعانات المختلفة وتكون صيغة الانفاق على شكل نقدي وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها ، واستخدامها حسابياً[١].

٢. تدفع النفقة من قبل شخص عام

لكي تكون النفقة عامة يجب ان تصدر عن شخص من اشخاص القانون العام كالدولة ،الهيئات العامة الوطنية الادارة المحلية (الولايات ، البلديات) اي ان النفقات التي تصدر عن الاشخاص الطبيعين لاتعد نفقة عامة حتى لو كان الهدف منها تحقيق مصلحة عامة كبناء جامعة ذلك لان الاموال التي انفقت تعد اموالاً خاصة وليست عامة ومنه تعد من قبل الانفاق[٢] .

٣. هدف المنفعة العامة لاشباع حاجة عامة

يشترط في النفقة العامة ان تكون موجهة لصالح المجتمع من اجل اشباع حاجاته ورغباته اي ان الهدف منها هو تحقيق النفع العام او المصلحة العامة بحيث لاتعتبر نفقة عامة تلك التي تهدف الى اشباع الحاجات الخاصة او تحقيق منفعة خاصة ومن امثلة النفقات العامة الانفاق على القضاء والدفاع والتعليم والصحة[٣].

ثانيا : قواعد النفقات العامة

للانفاق العام قواعد عامة يجب ان يخضع لها اهمها [4] :

١ـقاعدة المنفعة :

تعني قاعدة المنفعة هي ان تتجه النفقات العامة الى تحقيق اكبر قدر من المنفعة بأقل كلفة ممكنة او تحقيق اكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من المجتمع. تحقق النفقات العامة اكبر قدر من المنافع العامة لدى البعض عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول النقدية للافراد بعد فرض الضريبة[٤].

٢ـقاعدة الاقتصاد والتدبير :

تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والاسراف في الانفاق فيما لامبرر له وان هذه القاعدة ضرورية لتحقيق قاعدة المنفعة القصوى فتحقيق اقصى منفعة يجب ان يتم بأقل تكلفة ممكنة اي تحقيق اكبر عائد بأقل نفقة ممكنة[٤] .

---

[٢] -اعاد علي حمود ،المالية والتشريع المالي ، كلية القانون بين الحكمة ، جامعة بغداد ،ص٣٢،بدون نشر.

[٣]- محمد الصغير بعلي يسري ابو العلا، المالية العامة ، دار العلوم للنشر ،ص٢ ، ٢٠٠٣.

[4]- محمد خصاونة ،المالية العامة ، النظرية والتطبيق ، دار المناهج ،ص٥٤-٥٥ ، ٢٠١٤.

٣-قاعدة الاجازة المسبقة من السلطة التشريعية:

يقصد بالاجازة هنا عدم صرف اي مبلغ من الاموال العامة الابعد موافقة الاجهزة المختصة وبالتالي فأن الموازنة العامة للدولة والمتضمنة ايرادات الدولة ونفقاتها تصدر بقانون ويتم مناقشة هذا القانون لدى السلطة التشريعية وبعد الموافقة والاقرار هذا القانون نحصل على اجازة الصرف من بنود الموازنة العامة.

ثالثا الاثار الاقتصادية للنفقات العامة:

ان اهم الاثار الاقتصادية للانفاق العام هي تلك التي يحدثها في كل من الانتاج والاستهلاك كونهما النشاطين الاقتصاديين الرئيسيين في الاقتصاد القومي ، وكما موضح ادناه:

١- اثر النفقات العامة في الانتاج :

تؤثر النفقة العامة في الانتاج بشكل مباشر لانها تؤثر في قدرة الافراد على العمل او الرغبة من جهة والادخار والاستثمار من جهة اخرى بالاضافة الى تأثيرها على تحويل عناصر الانتاج ويظهر ذلك التأثير من خلال دورها الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية. وابرز نفقات الانتاج هي [٥] :

أ- النفقات الاجتماعية:

فهذا النوع من النفقات يعتبر من النفقات التحويلية والاجتماعية والموجهة للخدمات سواء كانت خدمات تعليم او خدمات صحية او خدمات ثقافية.

ب- النفقات العسكرية:

هذا النوع من النفقات يؤدي الى توزيع المزيد من الدخول وهو مايؤدي الى زيادة الطلب الفعلي على اموال الاستهلاك والاستثمار وتنشيط الانتاج خصوصاً عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة كساد.

ج- النفقات التحويلية :

يكون تأثير هذا النوع من النفقات الاقتصادية بواسطة توجيه عناصر الانتاج من قطاع اقتصادي معين الى قطاع اقتصادي اخر ويكون الهدف من اعادة التوجيه هو تنمية وتطوير القطاع الذي تم توجيه عناصر الانتاج اليه او يكون الهدف هو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة[٦].

٢- اثر النفقات العامة في الاستهلاك :

---

[٥] - عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي ،اقتصاديات المالية العامة ،مطبعة التعليم العالي ،موصل ، ص٢٠٠-٢٠٢ ،١٩٨٨.

[٦]- عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ،مطبعة جامعة بغداد ،ص٢١٢، ١٩٨٥.

٧- طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، ص٣٩-٤١، ٢٠١٧.

يؤثر الانفاق العام في الاستهلاك بطريقة مباشرة حيث قد يحدث زيادة اولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الانفاق. مثل الاثار المباشرة للانفاق العام من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الافراد كاجور ورواتب يخصص نسبة كبيرة منها لاشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات[٦].

رابعا : الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بنسبة اقل منها ويمكن ان تشير الى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وتتمثل الاسباب الحقيقية بما يأتي [٧]:

١- الاسباب الاقتصادية : وهي التي تتمثل في الزيادة المستمرة في النفقات العامة بسبب التوسيع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية حيث تمكن زيادة الدخل القومي من زيادة ماتستقطعه الدولة في شكل اعباء عامة حتى وان لم تزد حجم الضرائب او نوعها او اسعارها وتشجيع هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة انفاقها في جميع المجالات كما ان التوسع في اقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الاخر الى زيادة النفقات العامة.

٢- الاسباب الاجتماعية : من ابرز النتائج التي افرزتها هجرة السكان من الريف والتركز في المدن والمراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن وبالتالي الى زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء ...الخ ،بسبب ان حاجات سكان المدن اكبر من حاجات الريف.

٣- الاسباب السياسية: من اهم الاسباب التي ادت الى زيادة النفقات العامة هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية وقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها هذا فضلاً عن ان نظام تعدد الاحزاب السياسية قد دفع الدولة الى زيادة المشرعات الاجتماعية لكسب رضا الباحثين.

٤- الاسباب الادارية : قد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسيرها وبالتالي زيادة النفقات العامة غير ان زيادة عدد الموظفين في ادارات الدولة قد ادى الى تدهور هذه الادارات وتعقيد اجراءاتها فضلاً عن الاسراف والتبذير الذي تسهم به هذه الادارات التي كثير ماتضيف اجهزة الرقابة عليها .

٥- الاسباب المالية : اتسم العصر الحديث بسهولة الاقتراض الذي ادى بالدولة الى كثرة الالتجاء الى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يساعد الحكومة بزيادة الانفاق . وفي حالة وجود

فائض في الايرادات او مال احتياطي غير مخصص لهدف معين ، فان ذلك يشجع الحكومة لانفاقه في اوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة.

٦- الاسباب الحربية : تحتل الاسباب الحربية اهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنظر الى توسع نطاق الحروب والاستعداد لها عن ذلك من زيادة في الانفاق العسكري في وقت السلم والحرب وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب او تسوية اثارها بين الدول حسب ظروف كل دولة ودورها السياسي والاقتصادي في الصراع المالي.

خامسا : دور النفقات العامة في الاقتصاد

للنفقات العامة دور اساسي في التطور الاقتصادي للدول كافة، وهناك مفاهيم وافكار طرحت في هذا المجال اهمها [٨] :

أ. في الفكر الكلاسيكي:

يقصد بها هي التي لاتؤثر في الحياة الاقتصادية او في جميع المجتمع بوجه عام اي التي لاتغير من الدورة الاقتصادية في الانتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الافراد ولاتعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية.

ب. في الفكر المعاصر :

ويقصد بها بالنفقة الايجابية التي تهدف الى احداث اثار اخرى اقتصادية واجتماعية الى جانب اثارها المالية وقد اصبحت النفقات العامة اكثر وسائل الدولة اهمية لتحقيق الاهداف المختلفة وخاصة في الميدان الاقتصادي فتعددت اشكال تدخل الدولة في هذا الميدان سواء بمنع الاعانات او بالقيام ببعض المشروعات او بسيطرة كاملة على الاقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة .

سادسا : تقسيم النفقات العامة

ان دراسة تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها ، حيث ان التطور الكبير الذي صاحب النفقات العامة من المفاهيم الحديثة ادى الى ازدياد وتنوع النفقات العامة بأزدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[٨] .

١. النفقات الحكومية الاستهلاكية :

---

[8]- صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني ، بغداد ،ص١٦٧، ١٩٨١.

٩- عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ،مصدر سبق ذكره ،ص٢١٢، ١٩٨٥.

وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسير ادارتها للمرافق العامة وتمثل نفقات الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية .

وتكون على نوعين :

أ- خدمات عامة : وتتمثل بالنفقات على ماتقدمه الدولة من خدمات عامة وماتستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات ومن هذه النفقات الرواتب والاجور التي تدفعها الدولة لموظفيها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات ومشتريات الحكومة للاغراض العسكرية [٩].

ب- النفقات التحويلية : وتتضمن الاعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للافراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية ان الدولة تسعى من خلال نفقاتها الاستهلاكية الى تحقيق اقصى منفعة للمجتمع من اجل رفع مستوى الرفاهية لعموم المجتمع وتحقيق الاستقلال الامثل للموارد الاقتصادية للدولة بهدف زيادة دخلها القومي [١٠].

٢. النفقات الحكومية الاستثمارية :

ان هذا النوع من النفقات يتمثل بالنفقات الحكومية التي تسعى من خلالها الى الحصول على وسائل الانتاج اللازمة لزيادة كمية الانتاج القومي وتكمن اهمية هذا النوع من النفقات كونها تؤدي الى تكوين رأس مال ثابت ويمكن تقسيم النفقات الاستثمارية الى نوعين هما:

ا. النفقات الاستثمارية المباشرة ويتمثل في اقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية التي يترتب عليها انتاج سلع وخدمات تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي وهذه الزيادة في المشاريع زيادة تخفض من الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتؤدي الى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات [١١] .

أ. النفقات الاستثمارية غير المباشرة :التي تخصص لاقامة البنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي الى زيادة الانتاج وتحتاج الحكومة لأقامتها الى مدة زمنية طويلة لايستطيع القطاع الخاص القيام بها ويمثل وسيلة مهمة وفاعلة في تغير نسبة الاقتصاد القومي وتحفيزه كونه يمثل اضافة جديدة للطاقة الانتاجية القائمة .

وجاء تقسيم النفقات العامة الى هذين النوعين كونه وسيلة من وسائل الدولة بالتدخل بالنشاط الاقتصادي[١٢] .

---

[١٠] - محمد عبد العزيز عجيمة ومصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية للدولة ،الدار الجامعية بيروت ،ص٢٧٥، ١٩٨٢.

[١١]- شاكر محمد شهاب ، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادي بعد سنة ١٩٦٨ ،رسالة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ،ص٣٣، ١٩٨٩.

[12]- عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سبق ذكره، ص٨٤ .

المبحث الثاني

النشاط الاقتصادي

يلعب النشاط الاقتصادي دور مهم وفعال في تطور الدول وتقدمها ، وسيتم في هذا المبحث دراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والخصائص الرئيسية المتعلقة بها.

اولا : مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يعرف الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانتاج بانه : اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل بانه : اجمال دخول عناصر الانتاج (العمل، راس المال، الارض) التي اسهمت في العملة الانتاجية (اي في الناتج المحلي الاجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة [١٣،١٤].

ثانيا : مفهوم النمو الاقتصادي

هناك تعاريف عديدة خاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون اهمها [١٥]:

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الاجلين القصير والمتوسط.
- الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الافضل لهذا الانتاج هو الناتج المحلي الاجمالي GDP .

ثالثا : مؤشرات النمو الاقتصادي

١- الناتج القومي الاجمالي الحقيقي :

يشير النمو الاقتصادي وفقاً لهذا المؤشر الى معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة ويقوم هذا المؤشر على اساس الناتج الحقيقي من السلع الخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية وذلك لا اثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي فتزايد الناتج القومي الحقيقي يعني ان الاقتصاد ينمو اما تناقص الناتج القومي فيعنى ان الاقتصاد يتناقص في حين ان كان الناتج القومي مستمر فيعني ان الاقتصاد القومي ساكن[١٥].

٢- متوسط الدخل الحقيقي للفرد :

ويقصد به ان النمو الاقتصادي يجب ان يقاس بمقدار ماحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود الى انه اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معياراً للنمو فقد يزداد الناتج القومي دون ان يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان [١٥] .

رابعا : سمات النمو الاقتصادي

١- زيادة حجم الانتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الانتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة .

٢- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الانتاج بصورة اسهل والبحث عن عناصر اقل تكلفة واكثر ربحية .

٣- التقدم الاقتصادي[١٦] .

خامسا : عناصر النمو الاقتصادي وفوائده

أ- العمل : وتعني به مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للانسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية احتياجاته.

ب- رأس المال : مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين يساعد على تحقيق التقدم التقني وعلى توسع الانتاج بواسطة الاستمارات [١٧].

سادسا : فوائد النمو

١- زيادة الكميات المتاحة لابناء المجتمع من السلع والخدمات .

٢- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الانتاج والرفع في معدلات الاجور والارباح .

٣- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان .

٤- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة [١٧] .

سادسا : استرتيجية النمو الاقتصادي

ان استراتيجية النمو الاقتصادي تتمحور في نظريتين هما [١٨]:

---

[١٣] – خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق / دار وائل للنشر، عمان، ص ٤٣، ٢٠٠٩.

[١٤]- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ص ١٥٠،٢٠١٠.

[١٥]- الهام وحيد دحام ، فاعلية السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي / الناشر المركز القومي للاصدارات القانونية ،ص٥٧-٥٨ ، ٢٠١٣.

[١٦] - الهام وحيد دحام ، فاعلية السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، مصدر سابق ،ص٥٧-٥٨ .

[١٧]- اماني ، منظمات الاعمال التنموية ، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع ،ص ١١٧-١١٨ ، ٢٠١٨.

[١٨] - صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ص٣٣-٣٤-١٧٤ ، ١٩٧٧.

١- نظرية النمو المتوازن :

ان استراتيجية النمو المتوازن تقوم على مفهوم الوفورات الخارجية عن طريق خلق طلب عن ناتج الصناعات بنظر الكثيرون على الدفعة القوية والنمو المتوازن بوصفها وجهين لعملة واحدة كما يعتقد البعض الاخر ان النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية .

٢-نظرية النمو الغير متوازن :

تستند نظرية النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن على حقيقة ان حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي تواجه هذه الاستراتيجية اساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتحويل والمواد الخام .

سابعا : نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

١. نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودايفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي [١٩] :

١- سياسة الحرية الاقتصادية.

٢- الربح هو الحافز على الاستثمار.

٣- ميل الارباح للتراجع.

٤- حالة السكون.

اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك انه ما ان تبدأ الارباح بالتراجع حتى تستمر الى ان يصل الى معدل الربح الى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستمر ويصل معدل الى مستوى الكفاف .

لقد اوضح ادم سميث ان ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي اما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

١- تجاهل الطبقة الوسطى.

٢- اهمال القطاع العام.

٣- اعطاء اهمية اقل للتكنولوجيا.

٤- القوانين غير الحقيقية .

٥- عدم واقعية مفهوم عملية النمو[١٩] .

٢. النظرية النيو كلاسيكية :

ظهرت في السبعينات من القرن التاسع عشر ابرز اقتصاديها:

الفريد مارشال ،فيسكل ،كلارك ولعل اهم افكار النمو الكلاسك تتمثل [١٩]:[١١]

١- ان النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ،متوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل .

٢- ان النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار مايحتاج من عناصر الانتاج.

٣- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة.

٤- فيما يخص رأس المال أعتبر النبو كلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية.

أهم الانتقادات :

-التركيز على النواحي الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية متجاهل النواحي الاخرى كالنواحي الاجتماعية والثقافية.

-القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ماهو متفق عليه بالكتابات الاقتصادية.

-الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير متجاهل ماقد يحدث في المدى الطويل.

-اقتراض حرية التجارة الخارجية [٢٠].

٣. النمو الاقتصادي في النظرية الكنزية:

ترتبط هذه النظرية بافكار الاقتصادي جون مايندار كينز الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة .وترى هذه النظرية:

أ- ان معدل النمو الفعلي هو يمثل نسبة التغير في الدخل الى الدخل.

ب- معدل النمو المرغوب:وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في اقصاها.

ج-معدل النمو الطبيعي :G.N فهو اقصى معدل للنمو يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم التكنولوجي [٢٠].

٤. النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية

لقد فند ماركس بنظرية اراء الرأس واليدين وقد قامت نظريته بهذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تختلف بطبيعة الوظيفة التي يقوم عليها الانتاج في المجتمع .

وتعتبر نظرية فائض القيمة الاساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو .

---

[19] - عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو التنمية الاقتصادية ، الجزء الثالث ،ص٣٤-٣٥، ٢٠٠٩.

[20]- عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو التنمية الاقتصادية ، ص٣٤-٣٥.

يعرف فائض القيمة :زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك كذلك يرى ماركس ان التسير المركزي للاقتصاد من اجل تحقيق المنفعة العامة.
سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة .وبالتالي الاستغلال الامثل لمواردها الطبيعية .

ويرى ماركس : ان المقياس السليم لسلوك الافراد هو طريقة الانتاج السائدة اي ان هنالك تنظيم معين للأنتاج في المجتمع يتضمن [٢٠]:

أ- تنظيم العمل :عن طريق التعاون والتقييم المستمر بين المهارات العمالية .
ب. البيئة الجغرافية : والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة .
ج. الوسائل العلمية الفنية :المطبقة للأنتاج .
يعاب على مراكس :هو اهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة كما ان واقع ماذهب اليه ماركس من ان اجور العمال نحو الانخفاض دل على العكس نجد ان الاجور تتجه الى الارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة.

٥. النظرية الحديثة :

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها نموذج بول رومر وربوت لوكاس ١٩٨٦ التي تمحورت حول تطور الاطار التاريخي اما الاساتذة غريك مانكي وديفيد رومر وديفيد ويل ١٩٩٢ فقد استندت ابحاثهم على الصياغة الجديدة بدالة الانتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية واحصائيات النمو في البلدان النامية التي ركزت على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات .
ويعاب عليها انها لاتفسح مجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمة في العملية الانتاجية لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوياً للواحد الصحيح.
وتنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال الى قسمين رأس مال مادي وراس مال بشري.
اما في ظل هذه النظرية فان مفهوم معدلات النمو اللازمة ينسجم لصالح الفقراء [٢١]

المبحث الثالث

(الاطار التطبيقي)

اولا : تحليل مؤشر الانفاق العام

[21] - توفيق عباس عبد عون المسعودي ، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق،دراسة تطبيقية) ، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد ٢٦،المجلد ،٧ نيسان ، ص٣١-٣٢ ، نيسان ، ٢٠١٠.

شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات وتغيرات عديدة نتيجة للظروف والتقلبات التي مر بها البلد بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه قبل عام ٢٠٠٣ والتغيرات الحاصلة في اسعار النفط بعد عام ٢٠٠٣. يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (٣.١) بان الانفاق العام قد ازداد من ٢١٦٠٠ مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى ١١٠٥٣٥ مليار دينار عام ٢٠٠٩ وهذا الازدياد يعود الى التوسع في الانفاق العام نتيجة ازدياد حجم صادرات نفط العراق الذي يعتبر المصدر الرئيسي لايرادات العراق حيث تشكل الايرادات النفطية مايقارب ٩٥% من ايرادات الموازنة اضافة الى ارتفاع اسعار النفط في عام ٢٠٠٩ الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد نقص الحاصل في ايرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الزراعة والصناعة التي اصابها الضعف. وفي عام ٢٠١٥ شهد العراق ازمة مالية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية والذي صاحبه انخفاض نسبي في كمية الانفاق العام حيث بلغ ٢٢٢٢٨٢ مليار دينار كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي مصدره الاساسي هو النفط. اما في عام ٢٠١٧ فقد ازداد الانفاق العام الى ٢٣٠٦٣١ مليار دينار والذي يعود الى الزيادة المستمرة في حجم صادرات النفط وارتفاع نسبي في اسعاره ولزيادة التوضيح تم رسم الشكل (٣.١) الذي يوضح مقدار الانفاق العام بالاسعار الجارية (مليار دينار عراقي) للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ بالاستعانة بالبرنامج Microsoft Excel.

جدول ٣.١: الانفاق العام بالاسعار الجارية للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧

السنة	الانفاق العام بالاسعار الجارية (مليار دينار عراقي)
١٩٩٨	٢١٦٠٠
١٩٩٩	٢٢٤٠٠
٢٠٠٠	٢٧٣٧٩.٨
٢٠٠١	٣٢٥٥٢.٤
٢٠٠٢	٢٥٣٥٣.٨
٢٠٠٣	٢٣٥٥٠.٤
٢٠٠٤	٤٢١٥٣.٥
٢٠٠٥	٥٨٥٦٨.٢
٢٠٠٦	٦٨٥٩٣.٧
٢٠٠٧	٧٤٢٤٦.٤
٢٠٠٨	٩٩٠٧٦.٧
٢٠٠٩	١١٠٥٣٥

٢٠١٠	١٢٨٤٠٨
٢٠١١	١٤٨٠١٣
٢٠١٢	١٧٧٣٤٨
٢٠١٣	٢٦٣٧٥٠
٢٠١٤	٢٦١٥٦٢
٢٠١٥	٢٢٢٢٨٢
٢٠١٦	٢١٩٦٨٢
٢٠١٧	٢٣٠٦٣١

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاءات والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.

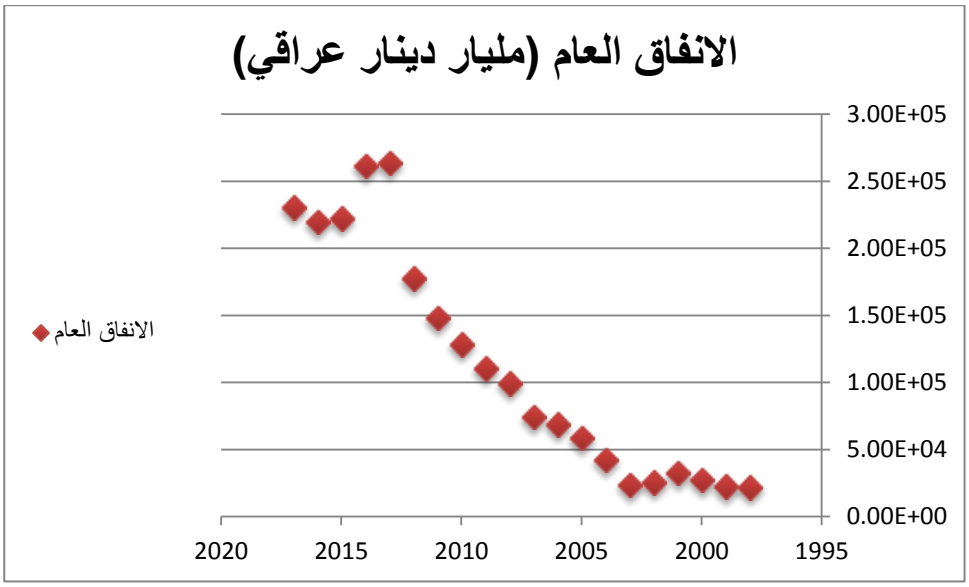

الشكل ٣.١: الانفاق العام بالاسعار الجارية (مليار دينار عراقي) للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧

ثانيا : تحليل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

كما ذكر سابقا بان العراق مر بتقلبات وتغيرات عديدة بسبب الضغوط الدولية والاقليمية قبل عام ٢٠٠٣ والحروب التي شهدها في عام ٢٠٠٣ وماتلتها من احداث كلها كان لها دور بارز ومؤثر في الاقتصاد العراقي. البيانات الواردة في الجدول (٣.٢) توضح الناتج المحلي الاجمال للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧)، حيث يلاحظ ان مقدار الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد من 17125.8 مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى 157026.1 مليار دينارعام ٢٠٠٨ وهذا الازدياد يعود الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة حجم صادرات نفط

العراق الذي يعتبر المصدر الرئيسي لايرادات العراق .. وفي عام ٢٠١٥ شهد النفط انخفاض ملحوظ في اسعاره الذي صاحبه انخفاض نسبي في كمية الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 207200 مليار دينار . اما في عام ٢٠١٧ فقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي الى 227400 مليار دينار والذي يعود الى الزيادة المستمرة في حجم صادرات النفط والارتفاع الحاصل في اسعار النفط . تم رسم الشكل (٣.٢) الذي يوضح كمية الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار عراقي) للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ بالاستعانة بالبرنامج Microsoft Excel.

جدول ٣.٢: الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار عراقي)
١٩٩٨	17125.8
١٩٩٩	34464
٢٠٠٠	50213.7
٢٠٠١	41314.6
٢٠٠٢	41022.9
٢٠٠٣	29585.7
٢٠٠٤	53235.3
٢٠٠٥	73533.6
٢٠٠٦	95587.9
٢٠٠٧	111455.8
٢٠٠٨	157026.1
٢٠٠٩	130643.2
٢٠١٠	162064.5
٢٠١١	217327.1
٢٠١٢	254225.5
٢٠١٣	273600
٢٠١٤	273600
٢٠١٥	207200
٢٠١٦	201601.4

٢٠١٧	227400

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاءات والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.

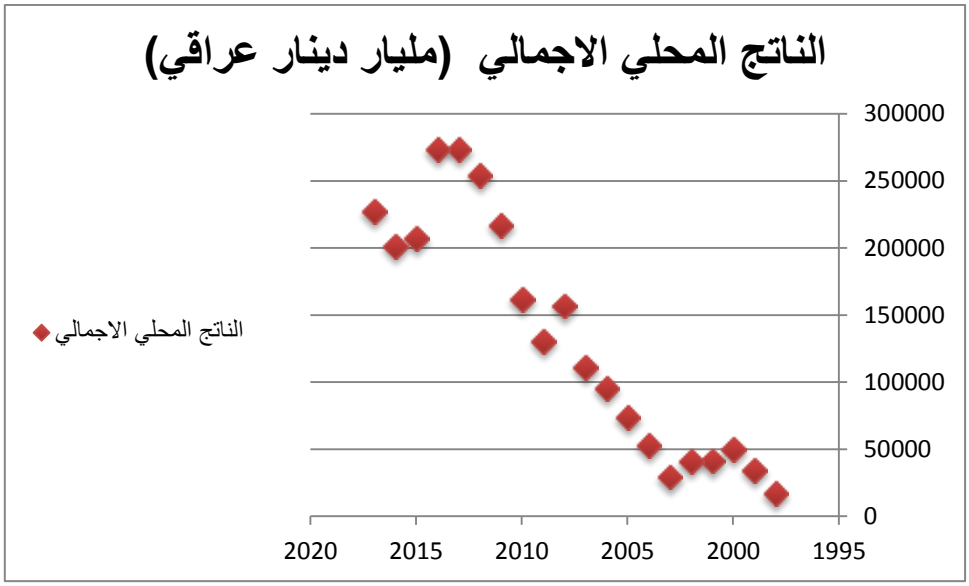

الشكل ٢.٣: الانفاق العام بالاسعار الجارية (مليار دينار عراقي) للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧

ثالثا : بناء النموذج القياسي

يعد النموذج القياسي احد الطرائق الاحصائية المهمة لتحليل وتفسير اي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المختلفة. وان الهدف الاساس من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فرض النظرية الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بالتغيرات الحاصة في المتغيرات الاقتصادية.

لقد اقترح في هذه الدراسة اعتماد انموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لدراسة اثر متغير الانفاق العام (المتغير المستقل) في النمو الاقتصادي والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي GDP (المتغير المعتمد) للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧). ان صيغة انموذج الانحدار الخطي البسيط كما يأتي [٢٢]:

$$y_i=b_0+b_1x_i+e_i$$

حيث ان :

y_i: المتغير المعتمد (الناتج المحلي الاجمالي).

b_0, b_1 : معلمات انموذج الانحدار .

x_i: المتغير المستقل (الانفاق العام).

22 ايهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الاحصائي SPSS ، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ص ٢٩٦-٢٩٧، ٢٠١٣.

e_i : الخطأ العشوائي.[١٤]

لاعتماد انموذج الانحدار الخطي البسيط يجب توفر بعض الفرضيات الاحصائية ، اهمها [٢٣]:

١. ان العلاقة بين المتغير المستقل (الانفاق العام) والمتغير المعتمد (الناتج المحلي الاجمالي) هي علاقة خطية.

٢. ان يتبع الخطأ العشوائي ei التوزيع الطبيعي .

٣. ان لا يوجد ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الاخطاء العشوائية.

وعليه سيتم اختبار الفرضيات قبل اعتماد انموذج الانحدار الخطي البسيط. ان احدى الطرائق الاحصائية المعتمدة لاختبار العلاقة بين متغيرين فيما اذا كانت خطية ام لا هي طريقة الرسم البياني. وعليه تم تمثيل متغير الانفاق العام على المحور x ومتغير الناتج المحلي الاجمالي على المحور y وكما موضح في الشكل (٣.٣). يلاحظ من الشكل ان البيانات موزعة على طرفي خط الانحدار مما يدل على ان العلاقة خطية بين متغير الانفاق العام ومتغير الناتج المحلي الاجمالي.

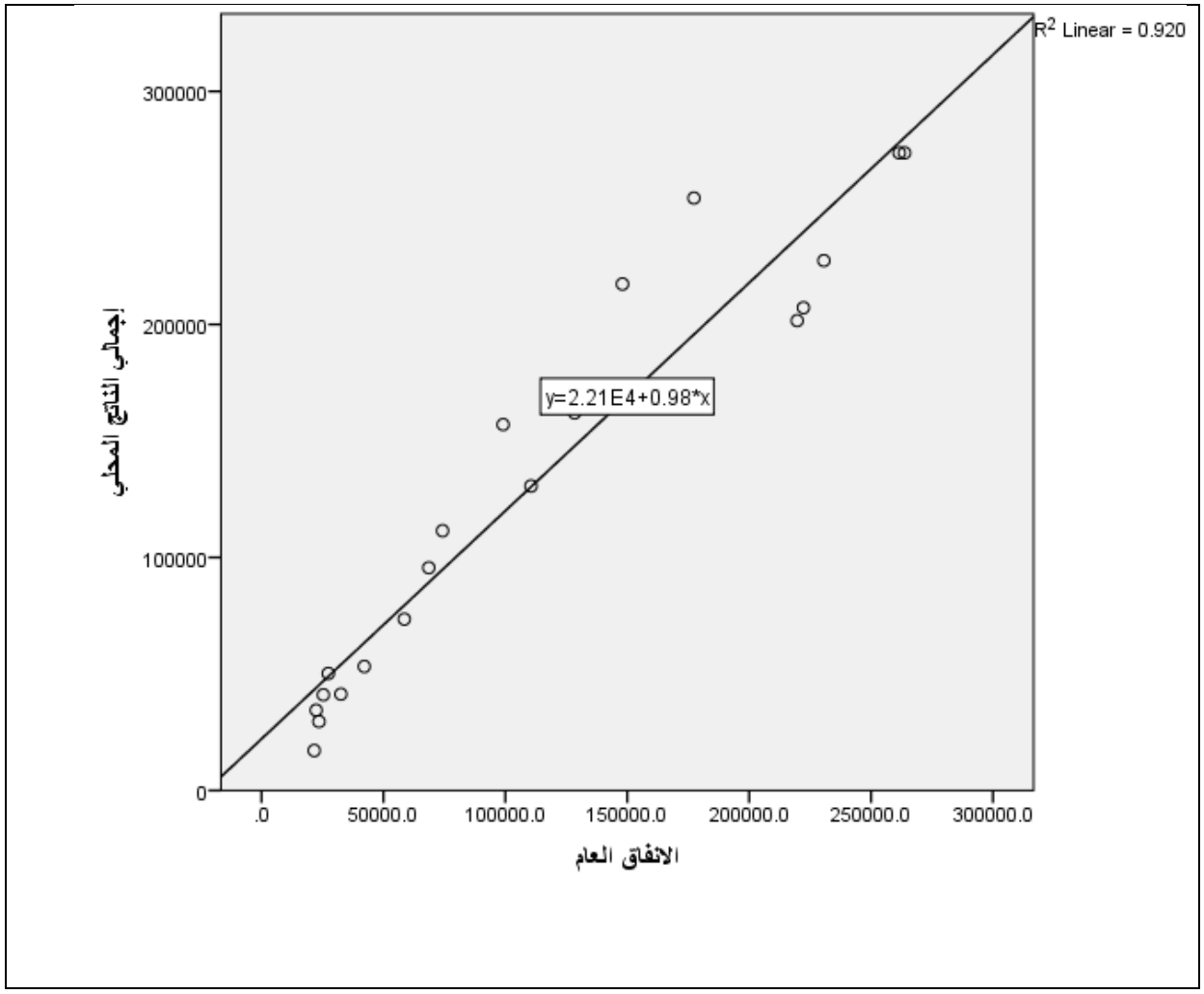

[٢٣]- ايهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الاحصائي SPSS ، مصدر سابق، ص ٢٩٨-٣٠١.

شكل(3.3): رسم خط الانحدار بين متغيري الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي

ان رسم P-P Plot هو احد اهم الطرائق الاحصائية التي تستخدم لاختبار فيما اذا كان ei يتبع التوزيع الطبيعي ، لذا فقد تم رسم P-P Plot كما موضح في الشكل (٣.٤) ، و يلاحظ بان النقاط موزعة بالقرب من طرفي الخط مما يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

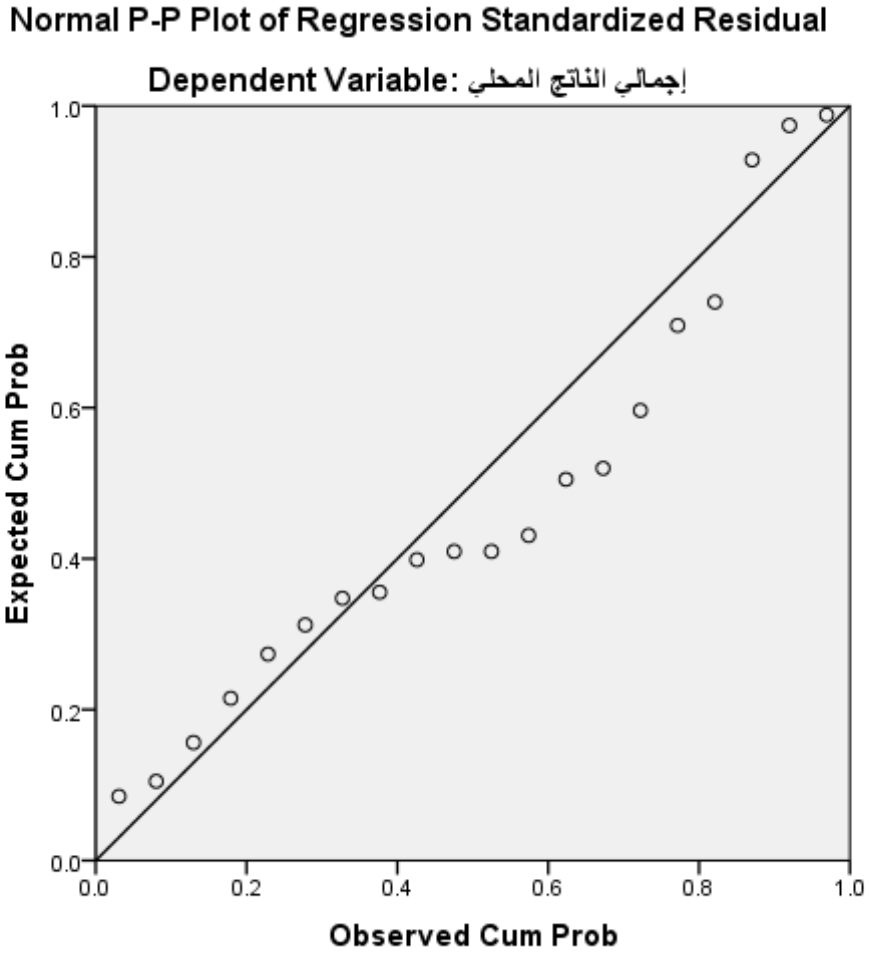

شكل(3.4): رسم P-P Plot

ان اختبار دربن واتسون Durbin Watson يستخدم لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية . لذا فقد تم حسابه بالاستعانة بالبرنامج SPSS فكان مقداره ١.٦٢ ، وبالمقارنة مع القيم الجدولية وجد بانه لايوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية. على ضوء ماتقدم يمكن اعتماد انموذج الانحدار الخطي البسيط لتمثيل العلاقة بين متغير الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي. ولقد اجري اختبار تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج ككل فكانت النتائج كما موضحة في الجدول ٣.٣ .

جدول ٣.٣ : نتائج اختبار ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1.391E+29	1	1.391E+29	207.435	0.000
Residual	1.207E+28	18	6.707E+26		
Total	1.512E+29	19			

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من نتائج الاختبار يلاحظ بان قيمة Sig=0 مما يدل على معنوية النموذج ككل وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية . كما تم اجراء اختبار t و تقدير معلمات النموذج وحساب بعض المؤشرات الاحصائية المهمة لاختبار معنوية الانفاق العام (المتغير المستقل) بشكل منفرد، وكما موضح في الجدول 3.4.

جدول ٣.٤ : نتائج اختبار t وتقدير المعلمات

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري للمعامل	قيمة t	مستوى المعنوية
الثابت	2.214E+13	9.611E+12	٢.٣٠٣	٠.٠٣٣
الانفاق العام	٠.٩٧٩	٠.٠٦٨	١٤.٤٠٣	٠.٠٠٠
معامل الارتباط R	٠.٩٦			
معامل التحديد R^2	٠.٩٢			

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من الجدول ٣.٤ يتبين ان معامل الارتباط البسيط (بيرسون) يساوي ٠.٩٦ مما يدل على قوة العلاقة الخطية بين متغير الانفاق العام ومتغير الناتج المحلي الاجمالي . كما ان R^2=0.92 تعني ان ٩٢% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي هي بسبب الانفاق العام. ان قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لاختبار t لكلا معلمات انموذج الانحدار هي اقل من 0.05 مما يدل على معنوية المعلمات وبالتالي منوية متغير الانفاق العام

تجاه متغير الناتج المحلي الاجمالي والذي يتوافق مع فرضية البحث ومع النظرية الاقتصادية. لذا فان النموذج الخطي العام المقدر هو :

GDP=2.214E13+0.979*G

تم ايجاد القيم المقدرة للناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على المعادلة السابقة. وان الشكل البياني ٣.٥ يبين القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧).

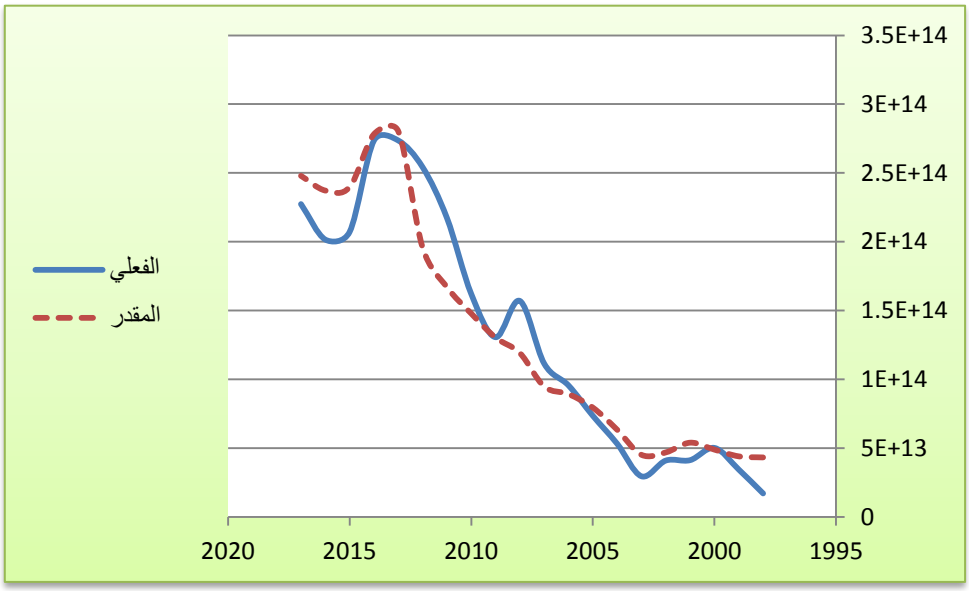

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج Excel .

شكل(.3٥): القيم الفعلية والمقدرة للناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧)

يظهر الشكل البياني السابق التقارب الكبير بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧) ، مما يؤكد معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط وامكانية تطبيقه للتنبؤ بقيمة الناتج المحلي الاجمالي لاي سنة عند معرفة الانفاق العام لتلك السنة.

الاستنتاجات

١. ان الانفاق العام وسيلة الدولة لتحقيق النشاط الاقتصادي، وقد شهد الانفاق زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة واعلى قيمه له كانت ٢٦٣٧٥٠ مليار دينار في عام ٢٠١٣ واقل قيمة كانت في عام ٢٠٠٣ حيث بلغ ٢١٦٠٠ مليار دينار.

٢. يتميز الاقتصاد العراقي بسمة احادية الجانب اي تصدير سلعة اولية استخراجية وهو النفط، لذا فعند تعرض قطاع النفط لاي ظرف طارئ او انخفاض في الاسعار فان الانفاق العام يتأثر بذلك كثيرا

وبالتالي يتاثر النشاط الاقتصادي، حيث فشلت السياسة التنموية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تغيير هيكل الاقتصاد العراقي وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية. يلاحظ في عام ٢٠١٥ انخفاض في كمية الانفاق العام نتيجة انخفاض اسعار النفط.

٣. الزيادة المستمرة بكميات الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الدراسة بسبب زيادة كمية صادرات النفط ، غير ان في عام ٢٠١٥ صاحبه انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية والاعتماد الكلي على صادرات النفط كمورد رئيسي لتحديد موازنة الدولة.

٤. العلاقة الطردية القوية بين متغير الانفاق العام ومتغير الناتج المحلي الاجمال حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط ٩٦% ، وكذلك القوة التفسيرية للتغيرات الحاصلة في متغير الناتج المحلي الاجمالي بسبب التغيرات في الانفاق العام حيث بلغت قيمة R^2=92%.

٥. معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط بشكل عام ومعنوية متغير الانفاق العام بشكل منفرد. حيث بينت نتائج اختبار F وt معنوية النموذج والذي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

التوصيات

١. توجيه الانفاق العام نحو تنويع هيكل الاقتصاد العراقي بتطوير القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والنقل والتجارة، حيث يؤدي ذلك الى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل نسبة الاعتماد على الايرادات النفطية وبالتالي ضمان استمرار التمويل للانفاق العام اذا ماتعرض قطاع النفط لاي طارئ.

٢. اقتصاد العراق اقتصاد ضعيف وعليه يجب وضع خطط وبرامج اقتصادية قصيرة وبعيدة الامد للنهوض بالواقع الاقتصادي وجعله اقتصاد حيوي ومتنوع وذلك من خلال الاستعانة بالخبراء المحليين والدوليين.

٣. دراسة كيفية زيادة الناتج المحلي الاجمالي مع تنوع ايرادات الدولة، ومحاولة دراسة متغيرات اقتصادية اخرى لمعرفة مدى تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي.

المصادر

١. اعاد علي حمود (المالية والتشريع المالي) كلية القانون بين الحكمة ، جامعة بغداد ،غير نشر.

٢. الهام وحيد دحام ، فاعلية السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي / الناشر المركز القومي للاصدارات القانونية ، ٢٠١٣.

٣. اماني ، منظمات الاعمال التنموية ، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع ،٢٠١٨.

٤. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٧.
٥. ايهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الاحصائي SPSS ، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣.
٦. توفيق عباس عبد عون المسعودي ، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق،دراسة تطبيقية) ، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد ٢٦،المجلد ،٧ نيسان ، ٢٠١٠.
٧. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق / دار وائل للنشر، عمان، ص ٤٣، ٢٠٠٩.
٨. شاكر محمد شهاب ، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادي بعد سنة ١٩٦٨ ،رسالة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ،ص٣٣، ١٩٨٩.
٩. طاهر الجنابي ،علم المالية والتشريع المالي ،استاذ المالية العامة في الجامعة المستنصرية ،ص٣٩-٤١، ٢٠١٧.
١٠. عادل فليح وطلال محمود كداوي ،اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة التعليم العالي ،موصل ، ١٩٨٨.
١١. عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ،مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥.
١٢. عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو التنمية الاقتصادية ، الجزء الثالث ، ٢٠٠٩.
١٣. محمد الصغير بعلي يسري ابو العلا (المالية العامة) دار العلوم للنشر ، ٢٠٠٣.
١٤. محمد خالد المهايني،محاضرات في المالية العامة ، دار الملايين، ٢٠١٣.
١٥. محمد خصاونة (المالية العامة ، النظرية والتطبيق) دار المناهج ، ٢٠١٤.
١٦. محمد عبد العزيز عجيمة ومصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية للدولة ،الدار الجامعية بيروت ، ١٩٨٢.
١٧. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٠.